



اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا
الاجتماع الخامس والثلاثون

١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت *

حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا
(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ - أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠)

الفهرست

| | |
|----|---|
| ٣ | أولاً. المقدمة |
| ٣ | ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة المعنية |
| ٤ | أ. النتيجة الرئيسية: تعزيز قدرة بلدان شمال أفريقيا على رصد مكامن القصور واعتماد تدابير تتيح خلق فرص الشغل |
| ٤ | ١. الاستشارة والمساعدة التقنية |
| ٤ | ١.١. الاستشارة بشأن الاختلالات في تخصيص الموارد |
| ٤ | ٢.١. الدعم التقني من أجل تقييم أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة |
| ٤ | ٣.١. استشارة من أجل دعم البلدان في تطوير إستراتيجيتها الوطنية بشأن منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية |
| ٥ | ٤.١. المساعدة التقنية بشأن دعم مراجعة سياسة تحويل الإنتاج في مصر |
| ٥ | ٥.١. الاستشارة بشأن تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على المستوى الإقليمي |
| ٦ | ٦.١. الدعم التقني للسودان |
| ٧ | ٢. المنشورات ووثائق البحث ومذكرات التوجيه السياسي |
| ٧ | ١.٢. وثائق بحث بشأن مكافحة البطالة في صفوف الشباب في تونس من خلال الصناعات غير الملوثة: الانعكاسات على الصناعة السياحية |
| ٨ | ٢.٢. مذكرة للتوجيه السياسي بشأن تعبئة العملات الأجنبية بالسودان |
| ٨ | ٣.٢. تقرير بشأن تيسير التجارة بين بلدان شمال أفريقيا |
| ٨ | ٤.٢. تقرير بخصوص إنجاز أجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣ بين بلدان شمال أفريقيا |
| ٩ | ب. استجابة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بخصوص أزمة كوفيد-١٩ |
| ٩ | ١. تقرير حول أزمة كوفيد-١٩ في شمال أفريقيا: الانعكاسات واستراتيجيات التخفيف |
| ٩ | ٢. تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد-١٩ على الجزائر |
| ١٠ | ٣. تقرير بشأن تأثير أزمة كوفيد-١٩ على المغرب |
| ١٠ | ٤. ندوة افتراضية حول مبادرة ١٠٠ مليار دولار لدعم أفريقيا في مواجهة أزمة كوفيد-١٩ |

- ثالثا: المبادرات الخاصة والتفاعلات مع شعب المقر والشراكات المختلفة..... ١١
- أ - المبادرات الخاصة..... ١١
- ب. التفاعلات مع شعب المقر..... ١٣
- ج. الشراكات..... ١٤
١. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة وباقي شركاء التنمية..... ١٤
٢. الشراكات مع المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ومراكز الفكر..... ١٦
- رابعا. تقييم وضع تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء ١٧
- أ. التوصيات ذات الصلة بالجلسة الخاصة حول موضوع: "منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والشغل" ١٧
- ب. التوصيات المتعلقة بالتوصيف دون الإقليمي..... ١٨
- ج. التوصيات المتعلقة بالتقرير حول تنفيذ برامج التنمية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في بلدان شمال أفريقيا..... ١٨
- د. توصية بشأن أجندة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة ٢٠٢٠..... ١٩
- خامسا. التحديات والدروس المستخلصة..... ١٩
- أ. أزمة كوفيد-١٩..... ١٩
- ب. الولوج إلى البيانات..... ١٩
- ج. تعبئة الخبرات الخارجية..... ٢٠
- د. الاندماج الإقليمي..... ٢٠
- هـ. غياب الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية..... ٢٠

أولاً. المقدمة

١- يتطرق هذا التقرير إلى الأنشطة التي اضطلع بها المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا بالنسبة للفترة الممتدة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتتعلق هذه الفترة بالأنشطة التي تم القيام بها إبان الربع الأخير من السنة الثانية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المنقح برسم سنة ٢٠١٨-٢٠١٩ الصادر عن لجنة الخبراء المنبثقة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي عقد في أديس أبابا في ماي ٢٠١٨. كما يغطي الربع الأول والثاني والثالث من الخطة الاستراتيجية السنوية، برسم سنة ٢٠٢٠، الصادرة عن لجنة الخبراء المنبثقة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، التي انعقدت أشغالها بمراكش في آذار/مارس ٢٠١٩.

٢. وقد تم إنجاز هذه الأنشطة بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الدول الأعضاء وشُعب مقرر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية الأخرى واتحاد المغرب العربي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة الأخرى.

ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة المعنية.

٣. في سياق الرؤية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعد المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا خلال سنة ٢٠١٨ استراتيجية جديدة للتخصص في مجال "الشغل والكفاءات والتنمية المستدامة". ويكمن الهدف من هذا التوجه الاستراتيجي الجديد في مساعدة الدول الأعضاء السبعة (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس) على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج القادرة على تعزيز خلق فرص الشغل والتنمية المستدامة بهدف إحداث تحول هيكلي يتماشى مع أجندة ٢٠٣٠ و٢٠٦٣. وقد تم إدراج هذا المسعى ضمن الخطة الاستراتيجية لسنة ٢٠٢٠ من خلال الهدف الرئيسي: "تحفيز الشغل المستدام بالنسبة للشباب والنساء في شمال أفريقيا" في أفق تحقيق النتيجة المتوخاة والتي تروم "تعزيز قدرة بلدان شمال أفريقيا على رصد الفجوات وتبني مقاربات مبتكرة بشأن خلق فرص الشغل".

٤. وقد تمثل التحدي الأول في دعم الدول الأعضاء بغرض تقوية قدراتها على تقييم وبناء نظام إيكولوجي أكثر ابتكاراً يتيح تعزيز فرص الشغل، لا سيما في صفوف الشباب والنساء.

٥. وقد شكلت أزمة كوفيد-١٩ التحدي الكبير الثاني بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذا بالنسبة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، لا سيما وأن حدوثها تزامن مع منتصف الفترة المعنية بالمراجعة. وعلى هذا المنوال، صار لزاماً الاستجابة لانشغالات البلدان الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بتقييم تأثير الأزمة، قدر الإمكان، وكذا مواصلة تنفيذ خطة العمل السنوية الأولية.

٦. تطمح الأنشطة المدرجة في برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا إلى تحقيق نتائج تتماشى مع الهدف الأولي كما تم تحديده، وذلك من خلال التأقلم مع التحديات المشار إليها سلفاً. كما ساعدت التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات السابقة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء وكذا مساهمات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وباقي الشركاء، الذين أسهموا بدورهم في تأطير مجال تدخل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا خلال الفترة المعنية.

أ. النتيجة الرئيسية: تعزيز قدرة بلدان شمال أفريقيا على رصد مكامن القصور واعتماد تدابير تتيح خلق فرص الشغل

٧. تلخص النتيجة الرئيسية لخطة عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لسنة ٢٠٢٠ في تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية للدول الأعضاء في عدة مجالات وذلك استجابة للطلبات الواردة من هذه البلدان. وقد تمخض ذلك أيضا عن إصدار منشورات وتقارير بحث ومذكرات توجيهية.

١. الاستشارة والمساعدة التقنية

٨. في إطار أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على تقديم المساعدة التقنية والاستشارات للبلدان الأعضاء في مجالات (١) تحليل الاختلالات في تخصيص الموارد المعدة لتحسين الإنتاجية وخلق فرص شغل جديدة (المغرب)؛ (٢) التنفيذ والتتبع المندمج لأهداف التنمية المستدامة المدرج في أجندة ٢٠٦٣ (مصر والمغرب)؛ (٣) صياغة استراتيجيات وطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (الجزائر وموريتانيا)؛ (٤) دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو السريع على المستوى الإقليمي (موريتانيا)؛ (٥) والدعم التقني في المجالات الاقتصادية الكلية والانتعاش الاقتصادي والإحصاءات والإدماج الإقليمي وتعبئة الموارد (السودان).

١.١. الاستشارة بشأن الاختلالات في تخصيص الموارد

٩. عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بشكل وثيق مع المندوبية السامية للتخطيط من أجل تقييم مستوى اختلال الاقتصاد المغربي ومدى تأثيره على الإنتاجية وخلق فرص الشغل. وقد استند هذا المشروع على قاعدة بيانات تضم ٢٠٠٠ شركة تعمل في الصناعة التحويلية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٤. ومكنت نتائج هذا العمل من قياس تأثير الاختلالات على الإنتاجية.

١٠. ومن المتوقع أن يأتي الأثر المرتقب لهذا المشروع على ثلاثة أبعاد: (١) تعزيز قدرة المندوبية السامية للتخطيط على استخدام بيانات المقاولات من أجل إعداد تحليلات متناسقة؛ (٢) زيادة الوعي بأهمية الاختلالات وحسن معرفة تأثيرها على الاقتصاد وكذا السبل الكفيلة للحد منها؛ (٣) تقديم استشارات سديدة لصناع القرار بغرض تحسين الإنتاجية وخلق فرص شغل جديدة.

٢.١. الدعم التقني من أجل تقييم أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١١. تعتبر أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ تطبيقا إلكترونيا فعلا جرى تطويره من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغرض تلبية احتياجات البلدان الأفريقية من حيث اعتماد وإدماج، بشكل متزامن، لأجندة ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة وكذا أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي في خططهم للتنمية الوطنية، وأيضا من أجل المواكبة المتناسقة للتقدم الذي أحرزوه. وبناء على توصية مندوبي الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، شرع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تعميم أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ بالنسبة لكل من مصر والمغرب. وفي هذا الصدد، نظم فريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا والشعبة الاقتصادية الكلية والحكامة والميثاق الأفريقي للإحصاء وشعبة الخدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية ورشة عمل في القاهرة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٧ و ٣٠ يناير ٢٠٢٠ لتعزيز قدرات الفريق المصري المكلف بتتبع أهداف التنمية المستدامة. وعلى نفس المنوال، فقد نظم فريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط

بالمغرب، خلال الفترة الممتدة ما بين ٢ و ٥ فبراير ٢٠٢٠ بالرباط، ورشة عمل لتعزيز قدرات الفريق المغربي المكلف بتتبع أهداف التنمية المستدامة.

١٢. وقد مكنت ورش العمل هذه من نقل المهارات اللازمة لاستخدام أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ من أجل إدخال البيانات وتتبع ما تم انجازه على المستوى الوطني من مساعي ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومقارنة الكفاءات الوطنية مع نظيرتها في البلدان الأخرى. وقد التزمت مصر والمغرب بالمساهمة في استخدام أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ من أجل التتبع والتقييم المندمج والمنسق في خططهم للتنمية الوطنية بالنسبة لأجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣. ومن المرتقب أيضا أن يتم الشروع في تعميم هذه الأداة في موريتانيا وتونس اعتبارا من أكتوبر ٢٠٢٠.

٣.١. استشارة من أجل دعم البلدان في تطوير إستراتيجيتها الوطنية بشأن منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

١٣. بالتعاون مع وزارة التجارة الموريتانية، قدم المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا دعمه من أجل تصميم وصياغة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، فقد تم تنظيم ورشة عمل وطنية للمصادقة على هذه الاستراتيجية في ١٧ شتنبر ٢٠٢٠ بمشاركة المصالح العمومية ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص وكذا المنظمات الدولية. كما دعم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عمل تصميم وصياغة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في الجزائر. وقد تم إنجاز هذا العمل بالتعاون مع وزارة التجارة الجزائرية، على أن أول إصدار من هذه الاستراتيجية يرتقب أن يكون في نهاية الربع الثالث من سنة ٢٠٢٠.

١٤. وتشتمل الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية على السياسات العمومية ذات الطابع التجاري. حيث أنها تسهم في تيسير رصد الفرص والقيود التي تواجه المبادلات التجارية والتدابير، بما فيها التدخلات السياسية، وكذا الإمكانيات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. وتتيح هذه الاستراتيجية أيضا تحديد التدابير الواجب اتخاذها من قبل البلد المعني، بما في ذلك تلك المتعلقة بالترتيبات والآليات المؤسسية التي تهدف إلى ضمان التنسيق الكامل من أجل التنفيذ والتتبع على المستوى الوطني لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، مع مراعاة التطلعات الإقليمية.

٤.١. المساعدة التقنية بشأن دعم مراجعة سياسة تحويل الإنتاج في مصر

١٥. في إطار مراجعة سياسة تحويل الإنتاج في مصر، ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في أشغال مجموعة التعلم من النظراء في إطار حوار افتراضي عقد في فاتح يوليو ٢٠٢٠ تحت شعار "كيفية تعزيز الصناعة التحويلية داخل قارة مندمجة؟". ويعد تنفيذ سياسة تحويل الإنتاج في مصر ثمرة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank). وقد مكن هذا اللقاء من تقييم عملية تفعيل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص، من إبراز: (١) المقتضيات والوسائل التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية والتي يمكن لمصر التعويل عليها من أجل إنشاء سلسلة القيم الإقليمية؛ (٢) السبل التي تتيح للشركات المصرية الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والتصدي للتحديات التي تواجهها؛ (٣) تداعيات

أزمة كوفيد-١٩ بالنسبة لمسار الاندماج الإقليمي في أفريقيا؛ (٤) الدروس المستخلصة من مبادرات الاندماج الإقليمي الأخرى في أفريقيا وغيرها.

١٦. وتقوم عملية سياسة تحويل الإنتاج على مراجعة استراتيجيات مصر الحالية بشأن تحويل الإنتاج، كما تتيح اقتراح إجراءات ملموسة وتحديد الإصلاحات التي يتعين القيام بها. علاوة على ذلك، أعربت مصر عن اهتمامها بمشاركة ماليزيا كنظير لتبادل الخبرات والتحديات والرؤى في هذا المجال.

٥.١. الاستشارة بشأن تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على المستوى الإقليمي.

١٧. عقب مهمة الدعم التقني التي جرى تنفيذها في أكتوبر ٢٠١٩، شرع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في دعمه لوزارة الاقتصاد والمالية والداخلية واللامركزية في موريتانيا من أجل إعداد إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بالنسبة لولاية الحوض الشرقي. وقد تم تعزيز هذه الاستراتيجية بخطة عمل ذات أولوية تشاركية ومنهجية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) وكذا من خلال إطار للتتبع والتقييم وإعداد التقارير بالنسبة لهذه المنطقة. وقد تم الاتفاق مع وزارة المالية بخصوص خارطة طريق لتنفيذ المشروع، كما تم احداث ديوان استشاري وطني من أجل دعم الوزارة والولاية في بلورة خطة العمل (٢٠٢٠-٢٠٢٤). ناهيك على أن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أشرف على عملية استشارية وتشاركية مع مختلف الجهات الإنمائية الفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، بما في ذلك فريق البلدان المنضوية في الأمم المتحدة بموريتانيا.

١٨. بفضل دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أصبحت ولاية الحوض الشرقي (التي تتواجد بها أعلى نسبة كثافة سكانية، بالإضافة إلى إيواء أكثر من ٥٠,٠٠٠ لاجئ معظمهم من مالي) تتوفر على مشروع إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والذي تتمثل أهدافه الرئيسية في (١): إحداث منظومة تعليمية بخصوص مرحلة التعليم قبل المدرسي تتلاءم مع السياقات المختلفة للولاية؛ (٢) تحسين شروط الولوج والاستمرارية والجودة بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي؛ (٣) إحداث نظام تكوين تقني ومهني يلبي احتياجات التنمية بالنسبة لقطاعي الثروة الحيوانية والزراعة ويرتكز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛ (٤) تحسين ظروف الحصول على الخدمات الصحية والتغذية الجيدة والتفاعل مع مطالب الساكنة؛ (٥) إضفاء الطابع المؤسسي لإدماج البعد الجنساني في السياسات والاستراتيجيات القطاعية. ومن المتوقع أن يعطي تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، على المستوى الإقليمي، دفعة لموريتانيا في سبيل تسريع عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣. وفي شتنبر ٢٠٢٠، تقدمت موريتانيا بطلب يرمي إلى تمديد نطاق هذا العمل ليشمل أربع ولايات أخرى.

٦.١. الدعم التقني للسودان

١٩. شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ثلاث بعثات مشتركة للمساعدة التقنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفائدة السودان في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والانتعاش الاقتصادي والإحصاءات والاندماج الإقليمي وتعبئة الأموال. وفي هذا الصدد، فقد تم تنظيم ورشة عمل قصد مساعدة البلاد على بناء قدراتها في النمذجة الاقتصادية الكلية. كما تم خلال هذه المهمة، تنظيم منتدى بمعية مؤسسات الدولة المختصة التي تشتغل على البرنامج الوطني للإنعاش وأهداف التنمية المستدامة من أجل تحديد الأولويات الرئيسية للحكومة. ووفي نفس السياق، تم تنظيم منتدى وطني رفع الوعي بأهمية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية وآثارها على الاقتصاد السوداني. وقد استفاد العديد من كبار المسؤولين الحكوميين من هذه المساعدة التقنية بمن فيهم

مسؤولون من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي ووزارة التجارة والمكتب المركزي للإحصاء ووزارة الصحة والمجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

٢٠. لقد أسفر التكوين في النمذجة الاقتصادية الكلية عن سيناريوهات مفيدة للغاية تعين على تحليل أفضل للسياسات التي تعنى بتقييم خطط الانتقال في السودان. كما تم التوافق على أن تساهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد وثيقة مشروع التعداد العام للسكان والمساكن. ومن المرتقب أن تستفيد وثيقة المشروع من الخبرات المتاحة وأن تعكس الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت هذه المهمة التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم مؤتمر بمعية الشركاء في التنمية من أجل تعبئة الأموال لفائدة السودان. ولهذه الغاية، سيتم إحداث لجنة للتنسيق مع المانحين، وإعداد التقارير من أجل تدبير العلاقات مع المانحين والمدفوعات، وتوفير المعلومات بخصوص إعداد وتنفيذ المشروع، ومراجعة تقارير التبع والتقييم. من جانبه، أتاح المنتدى الوطني لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية التوصل إلى توافق حول ضرورة تسريع جهود السودان للمصادقة على الاتفاقية، وبالتالي الانتقال إلى المرحلة التالية من دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل بلورة استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

٢. المنشورات ووثائق البحث ومذكرات التوجيه السياسي

٢١. بالنظر إلى دور مركز الفكر التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعد المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً بحثياً حول مكافحة البطالة في صفوف الشباب في تونس. بالإضافة إلى ذلك، فقد عمل على نشر مذكرة توجيهية حول تعبئة العملات الأجنبية في السودان ودراسة أخرى حول تسهيل التجارة في شمال أفريقيا، بالإضافة إلى تقرير حول تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣ في شمال أفريقيا.

١.٢. وثائق بحث بشأن مكافحة البطالة في صفوف الشباب في تونس من خلال الصناعات غير

الملوثة: الانعكاسات على الصناعة السياحية

٢٢. أصدر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً بحثياً حول "مكافحة بطالة الشباب في تونس من خلال الصناعات غير الملوثة: الانعكاسات على صناعة السياحة". وقد عمدت هذه الدراسة إلى تقييم الوضع؛ أولت السياحة اهتماماً خاصاً، نظراً لأهمية هذا القطاع في خلق فرص الشغل لا سيما بالنسبة للشباب. وأشارت الدراسة إلى انتعاش قطاع السياحة بفضل تعزيز الإجراءات الأمنية وكسب ثقة السياح من جديد وتأمين التنوع الطبيعي للبلاد، وبالتالي تعزيز جاذبية تونس كوجهة سياحية لقضاء العطل. كما كشفت الدراسة على أن السياحة تعين على خلق فرص الشغل وتحفز الرقي الاجتماعي إما بشكل مباشر، من خلال تحسين التعليم والتكوين المهني عن طريق الاستجابة لاحتياجات هذه الصناعة الخدمائية، إما بشكل غير مباشر، من خلال إدخال أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي.

٢٣. وقد أتاح هذا العمل لصناع القرار في صفوف السياسيين التونسيين من تحديد طرق الاشتغال من أجل تصميم وتنفيذ المقتضيات الموائمة للعمل، ولا سيما: (١) من حيث التكوين المهني، بالنظر إلى كفاءات التسيير، والتنظيم، والاتصال والكفاءات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات التي باتت ضرورية بالنسبة للوسطاء والمشتغلين في مجال الخدمات؛ (٢) فيما يتعلق بالبنى التحتية، فعلى الرغم من أن تونس أحرزت تقدماً ملحوظاً في مستوى الربط الطرقي وكثافة السكك الحديدية، فقد كشفت الدراسة عن الحاجة إلى تحسين كفاءة خدمات النقل

الجوي والربط البحري، ناهيك عن خدمة الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات؛ (٣) تعزيز العلاقة بالصناعات الوطنية جراء تراجع تطور الشبكة السياحية أمام القطاعات الأخرى (الزراعة والخدمات ذات الصلة والبناء) وهو الأمر الذي يعيق تطور صناعة السياحة ويقلل من المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الأنشطة.

٢.٢. مذكرة للتوجيه السياسي بشأن تعبئة العملات الأجنبية بالسودان

٢٤. أعد المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مذكرة توجيهية قصد مساعدة السودان على تعبئة العملات الأجنبية والحد من تراجع عملته الوطنية. وقد عمدت الوثيقة إلى تقييم مختلف المصادر المحتملة المتاحة بالنسبة للحكومة السودانية من أجل تعبئة العملات الأجنبية. وحسب هذه الدراسة، فإن زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك السودانية وزيادة قدرة القطاع البنكي على جذب التحويلات الرسمية وتعديل القانون المتعلق بالثروات المعدنية لسنة ٢٠١٥ كل هذه الأمور من شأنها أن تشكل مصدرا مهما لتدفق العملات الأجنبية نحو السودان، والتي تقدر برسم سنة ٢٠٢٠ ب ٢,٥ إلى ٣,٣ مليار دولار. تشكل هذه الوثيقة، الموجهة إلى لجنة الطوارئ الاقتصادية رفيعة المستوى وديوان رئيس الوزراء، أساس المساعدة التقنية المستمرة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الحكومة السودانية.

٣.٢. تقرير بشأن تيسير التجارة بين بلدان شمال أفريقيا

٢٥. عقب اجتماع للخبراء، أصدر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريرا بشأن "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل اندماج اقتصادي إقليمي متين: التحديات والفرص والحلول". وتشمل هذه الدراسة البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية، حيث تتناول تحديات تيسير المبادلات التجارية في شمال أفريقيا وتدفع باتجاه مقارنة دون إقليمية شاملة ومنسقة تهدف إلى (١) تحسين جودة البنى التحتية وتقديم خدمات تتسم بالنجاعة والتنافسية في مجالات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٢) رفع الحواجز الطرقية غير المبررة؛ (٣) تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية والعبارة للحدود. علاوة على ذلك، أكدت الدراسة على أن تيسير المبادلات التجارية يجب أن يطل سلسلة المبادلات التجارية والمعاملات التبادلية بمرمتها.

٢٦. ومن المرتقب أن يسهم هذا التقرير في اعتماد وسيلة فعالة للتنسيق بين الأعمال على المستوى دون الإقليمي وتحديد الأولويات وتقييم الوضع وتعبئة الموارد وتخصيص الأموال وتتبع وتقييم مدى مساهمة الدول. فهو يدعو إلى: (١) دمج استراتيجيات تيسير المبادلات التجارية ضمن استراتيجيات اقتصادية أوسع؛ (٢) وضع خارطة طريق استراتيجية إقليمية لتيسير المبادلات التجارية في شمال أفريقيا؛ (٣) اعتماد مقارنة واضحة الأهداف تروم تيسير المبادلات التجارية على أساس الأولويات المحددة؛ (٤) تعميم اعتماد التقنيات الرقمية في السياسات الإقليمية والوطنية من أجل تيسير المبادلات التجارية؛ (٥) التركيز على البنى التحتية الطرقية الإقليمية وشبكات السكك الحديدية.

٤.٢. تقرير بخصوص إنجاز أجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣ بين بلدان شمال أفريقيا

٢٧. أصدر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريرا بشأن تقييم أداء بلدان شمال أفريقيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠) للأمم المتحدة وأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي. وقد أظهر تحليل الأداء العام أنه في مجال أهداف التنمية المستدامة، تحتل دول شمال أفريقيا منتصف الترتيب مقارنة بالبلدان الأخرى. أما على مستوى القارة الأفريقية، فتحلت دول المنطقة دون الإقليمية المراكز الأربعة الأولى. وبشكل عام، يتجاوز

أدائها متوسط الأداء في أفريقيا من حيث تنفيذ أجندة ٢٠٦٣. ويشير التقرير إلى الآثار السلبية الكبيرة التي أسفرت عنها أزمة كوفيد-١٩ بالنسبة للنمو والشغل في هذه البلدان. كما شدد على أن الأزمة ستؤدي إلى تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية مما يهدد بتقويض بعض الإنجازات المحققة والتي تم إحرازها ضمن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. استجابة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بخصوص أزمة كوفيد-١٩

٢٨. واستجابة منه بخصوص أزمة كوفيد-١٩ والطلبات الواردة من البلدان الأعضاء، أصدر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً بخصوص التداعيات واستراتيجيات التخفيف من أثر هذه الأزمة على بلدان شمال أفريقيا. كما أعد تحليلاً حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الجائحة بالنسبة للجزائر والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لقاء بشأن مبادرة ١٠٠ مليار دولار لدعم أفريقيا في تدبير الأزمة المذكورة. علاوة على ذلك، فقد أعد خطة لضمان استمرارية الأنشطة والعمل عن بعد واعتماد الأنشطة الافتراضية عوض الحضورية وذلك ضماناً لتنفيذ برنامج العمل لسنة ٢٠٢٠.

١. تقرير حول أزمة كوفيد-١٩ في شمال أفريقيا: الانعكاسات واستراتيجيات التخفيف.

٢٩. أصدر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً بشأن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لأزمة كوفيد-١٩ بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا. ويقدم هذا التقرير مجموعة من الخيارات السياسية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة وتسعى إلى التكفل باحتياجات الفئات الهشة من السكان. ويصور هذا التقرير الآثار الاجتماعية والاقتصادية وكذا القطاعات الاقتصادية المتضررة.

٣٠. ويشير التقرير إلى العديد من التدابير التي تفيد في التخفيف من حدة الأزمة وكذا الخيارات السياسية التي يمكن أن تساعد على الانتعاش الاقتصادي وتحد من الهشاشة المسجلة في شمال أفريقيا. ويوضح التقرير على أنه يتعين على البلدان إعداد خطط وطنية للإنعاش واعتماد إصلاحات تهدف إلى تعزيز دينامية القطاعين العام والخاص ووضع هذين الآخرين على مسار يتيح المزيد من التنوع الاقتصادي. ووفق هذا المنظور، يقترح التقرير عدة مسارات للعمل تهم التدابير الصحية والضرائب والتضامن الاجتماعي وسوق الشغل والدعم والشراكة مع القطاع الخاص.

٢. تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد-١٩ على الجزائر

٣١. بناء على طلب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الجزائر، ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عملياً في تقييم تأثير أزمة كوفيد-١٩ على الاقتصاد الجزائري. واعتماداً على النموذج الماكرو-اقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإحداث نموذج كمي يعين على تقييم تأثير هذه الأزمة على الناتج الداخلي الخام والشغل وعجز الميزانية وكذا الميزان التجاري.

٣٢. ويشكل هذا العمل جزءاً من التحليل الشامل للظرفية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وللإشارة، فقد أشاد به المنسق المقيم باعتباره مثلاً يحتذى به وصورة جيدة لعمل منظومة الأمم المتحدة كونها تعكس مبادرة "الأمم المتحدة ... الأداء الموحد".

٣. تقرير بشأن تأثير أزمة كوفيد-١٩ على المغرب

٣٣. يشارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بهمة عالية في المشاورات المشتركة بين الوكالات في مجموعة العمل ٣ التي تهدف إلى تسهيل الحوار داخل فريق الأمم المتحدة القطري في المغرب والمساهمة في التقليل من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. في هذا الإطار وبالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمندوبية السامية للتخطيط، أعد المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد-١٩ على المغرب.

٣٤. وقد تم اعتماد هذا التقرير كأساس لتطوير شراكة استراتيجية مع الحكومة المغربية، ممثلة في المندوبية السامية للتخطيط. كما مكن مجهود فريق العمل ٣ من بلورة خطة "الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية" والتي أعدها فريق الأمم المتحدة القطري في المغرب.

٤. ندوة افتراضية حول مبادرة ١٠٠ مليار دولار لدعم أفريقيا في مواجهة أزمة كوفيد-١٩

٣٥. قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنسيق سلسلة من الاجتماعات ضمت وزراء المالية الأفارقة خلال الفترة الممتدة ما بين مارس و سبتمبر ٢٠٢٠. وقد ركز الوزراء على الخسائر الفادحة التي يلحقها التباطؤ الاقتصادي العالمي بالاقتصاد الأفريقي، وهو الأمر الذي يستدعي، على وجه السرعة، تحفيزاً مالياً من أجل احتواء آثار الأزمة. وفي هذا الصدد، أجمع الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات تعين على إنعاش الاقتصاد، في أسرع وقت، لفائدة أفريقيا من خلال توفير غلاف مالي يقدر ب ١٠٠ مليار دولار. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى، من شأن التنازل عن سداد جميع الفوائد، التي تقدر ب ٤٤ مليار دولار برسم سنة ٢٠٢٠، وكذا التمديد المحتمل للإعفاء، على المدى المتوسط، أن يوفر للحكومات هامشاً مالياً آتياً وسيولة مالية. علاوة على ذلك، شدد الوزراء على ضرورة دعم القطاع الخاص وحماية أكثر من ٣٠ مليون منصب شغل يتهددها خطر البطالة في جميع أنحاء القارة.

٣٦. في هذا الصدد، نظم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، اجتماعاً افتراضياً، تطرق لعرض ومناقشة "مبادرة ١٠٠ مليار دولار لدعم أفريقيا". وشارك في تنظيم هذا الاجتماع كل من معالي السيدة شيرين الشرقاوي، نائبة وزير المالية المصري، والسيد مبارك لو، المستشار الخاص وكبير الاقتصاديين لرئيس وزراء السنغال، إضافة إلى السيد خالد حسين، القائم بأعمال مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتمحورت المناقشات حول التأثير الاقتصادي لأزمة كوفيد-١٩ على المالية الوطنية في أفريقيا والتدابير الواجب اتخاذها من أجل حصول البلدان الأفريقية على السيولة بشكل أفضل.

٥. تنفيذ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لخطة استمرارية أنشطته والعمل عن بعد مع اعتماد الأنشطة الافتراضية عوض الأنشطة الحضورية.

٣٧. أثناء المراحل الأولى من أزمة كوفيد-١٩، شرع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تنفيذ خطة استمرارية الأنشطة المبرمجة مبدئياً للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات. وجدير بالذكر أن هذه الخطة تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحفاظ على تنفيذ وتنظيم الأنشطة المهنية وأنشطة الدعم. وفي هذا الشأن، تم القيام باختبارات ميدانية من أجل إدخال التعديلات اللازمة والاستعداد لفترة الطوارئ الصحية الوارد تزايد احتمال

حدوثها يوما بعد يوم آنذاك. وعليه، حافظ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على أنشطته العادية التي تجمع بين العمل الحضورى والعمل عن بعد، مع ضمان التنسيق المنتظم والرصد الدقيق للأنشطة المختلفة.

٣٨. وعقب إعلان حالة الطوارئ الصحية والحجر الشامل في المغرب، ظلت المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان استمرار الأنشطة قائمة؛ بحيث واصل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تنفيذ أنشطته الداخلية ولم يشوب تنفيذ برنامج عمله أي انقطاع. وفي هذا الشأن، تم اعتماد تقنية الاتصال الرقمي في تنظيم الاجتماعات التي كان من المتوقع أن تكون حضورية خلال فترة الطوارئ الصحية. وبالتنسيق مع مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تم اعتماد آخر الحلول التقنية المعمول بها من أجل ضمان جودة عالية تضاهي جودة اللقاءات الحضورية. لذلك، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا باستخدام جميع الوسائل المتوفرة من قبيل عقد المؤتمرات عبر تقنية الفيديو بغرض تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل، خصوصا ورشات العمل والاجتماعات مع ممثلي البلدان الأعضاء.

ثالثا: المبادرات الخاصة والتفاعلات مع شعب المقر والشراكات المختلفة

٣٩. أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في عدد من المبادرات الخاصة. وفي إطار البرمجة المشتركة، عمل المكتب على وضع خبرات شعب مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رهن إشارة البلدان الأعضاء. كما واصل أيضا تقوية شراكاته مع منظومة الأمم المتحدة وشركائه في التنمية والجامعات ومراكز البحوث والفكر.

أ - المبادرات الخاصة

٤٠. في إطار دعمه للبلدان الأعضاء، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في عدة أنشطة واجتماعات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأخرى مع مختلف شركائه:

- في أكتوبر ٢٠١٩، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في المؤتمر الوطني حول منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية الذي جرى تنظيمه في العاصمة الجزائر، وذلك بدعوة من وزارة التجارة الجزائرية. وفي هذا الصدد، سلط المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا الضوء على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تيسير التجارة. بحيث أظهرت البيانات العملية المعروضة أن البلدان الأفريقية يمكن لها أن تستفيد بشكل كبير من تنفيذ تدابير تيسير التجارة، وذلك بفضل الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية. كما أبرز العرض المقدم أن منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية يمكن أن يكون لها أيضا وقع إيجابي على شمال أفريقيا عبر إزاحة القيود المتعلقة بالإمداد والاندماج في سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي. وبناء على ذلك، تم التأكيد على أن الاستراتيجية الوطنية للجزائر يجب أن تحدد بوضوح معالم الاستفادة بشكل أفضل من الإمكانيات التي تقدمها التجارة بين البلدان الأفريقية، واقتراح الإصلاحات اللازمة حتى يتسنى لهذا البلد الاستفادة بشكل أمثل من تفعيل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سجل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مشاركته في النسخة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة، تحت شعار "العدالة والاستثمار: التحديات والرهانات"، الذي نظّمته وزارة العدل المغربية في مراكش بالشراكة مع المجلس الأعلى للقضاء. وفي هذا الصدد، سلط المؤتمر

الضوء على دور العدالة في تهيئة مناخ الأعمال والحفاظ عليه لتشجيع الاستثمارات والشركات. وشكل المؤتمر فرصة لمناقشة العلاقة المعقدة التي تجمع المنظومة القضائية الفعالة وبيئة الأعمال المواتية. وفي ذات السياق، أكد المشاركون على أن النظام القضائي العادل والشفاف، القائم على قواعد متينة، يعد شرطاً أساسياً لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير الأعمال وتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار. وعلاوة على ذلك، اتفقت الأطراف المشاركة على أن العصر الرقمي يفرض على مختلف الفاعلين في مجال العدالة اكتساب مهارات جديدة على جميع المستويات. هذا وأبرز المشاركون الحاجة إلى تكييف النصوص القانونية بطريقة تساعد على ضمان الاستخدام الأمثل للبيانات مع ضمان احترام قواعد الخصوصية والسرية.

■ في شباط/فبراير ٢٠٢٠، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، الذي جرى تنظيمه في فيكتوريا فالس بزمبابوي. وأتاح المؤتمر فرصة تقييم التقدم المنجز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ وأجندة الاتحاد الأفريقي لسنة ٢٠٦٣ وإعطاء توجيهات رفيعة المستوى لتسريع تنفيذها على المستوى القاري. وفي ختام المؤتمر، اعتمد الوزراء الأفارقة إعلان "فيكتوريا فالس" من أجل تسريع تنفيذ عشرية العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

■ وشارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في اجتماع آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا الذي تم تنظيمه في فيكتوريا فالس بزمبابوي. بحيث شكل هذا الاجتماع فرصة لاستعراض الإصلاحات الجارية حالياً داخل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما تطرقت هذه الجلسة أيضاً إلى أن شعار "إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا" للاتحاد الأفريقي لسنة ٢٠٢٠، لا يزال ضرورياً ليس فقط لدعم عملية التنمية، بل وأيضاً لتحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣. وجدير بالذكر أن أبرز ما ميز هذا الاجتماع، الذي ترأسته السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، هو وضع الأسس اللازمة لإصلاح آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

■ في أيار/مايو ٢٠٢٠، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ندوة دولية افتراضية، والتي نظمتها المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير في طنجة، حول موضوع "أفريقيا وكوفيد-١٩". وفي هذا الصدد، قدم المكتب عرضاً حول انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ على بلدان شمال أفريقيا، مع التركيز على التحويلات المالية للجالية المغاربية. وشكل هذا المؤتمر فرصة للخبراء من القارة من أجل تبادل تجارب البلدان المختلفة التي تواجه انعكاسات أزمة كوفيد-١٩.

■ في أيار/مايو ٢٠٢٠، خلال اجتماع افتراضي للجنة الاقتصادية لأفريقيا حول الاستجابات الإقليمية لأزمة كوفيد-١٩ وضرورة تسريع التكامل الصحي في أفريقيا، قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريراً حول "أزمة كوفيد-١٩ في شمال أفريقيا: الانعكاسات واستراتيجيات التخفيف".

■ في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ورشة عمل، من تنظيم معهد بروكينغز (Brookings)، حول موضوع تشغيل الشباب في الصناعات غير الملوثة. وفي هذا الشأن، قام المكتب بتقديم ورقة بحثية تحت عنوان "مكافحة بطالة الشباب في تونس من خلال الصناعات

غير الملوثة: الانعكاسات على الصناعة السياحية". كما ساهم المكتب أيضا في مناقشة دراسة الحالة حول دولة السنغال.

■ في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، نظم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالشراكة مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ندوة افتراضية حول موضوع: "التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي: قبل وما بعد كوفيد-١٩". وفي هذا الخضم، ركزت المناقشات على الاختلالات والتحول الهيكلي وإمكانيات المغرب من أجل تكيف وتسريع تحوله الهيكلي في سياق ما بعد كوفيد-١٩.

■ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الحوار الإقليمي حول تحولات الطاقة النظيفة في شمال أفريقيا، إضافة إلى مشاركته في إصدار تقرير بشأنه. وجدير بالذكر أن هذا اللقاء الافتراضي شكل فرصة لتقييم التقدم المحرز في المنطقة، مع الوقوف على أفضل الممارسات المرتبطة بتحويلات الطاقة النظيفة، وذلك بغرض تنوير صناع القرار ودعمهم بشكل أمثل في هذا الجانب. وعلاوة على ذلك، شكل هذا اللقاء أيضا فرصة لمناقشة انعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على قطاع الطاقة في شمال أفريقيا. كما ساعد هذا الحوار أيضا في طرح سبل إعطاء الأولوية لسياسات الانتقال لاستخدام الطاقة النظيفة في خطط الانعاش الاقتصادي. وشملت مشاركة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في هذه الفعالية تقديم واقتراح سبل تحقيق التنمية بناء على التعاون دون الإقليمي في هذا المجال.

ب. التفاعلات مع شعب المقر

٤١. في إطار تنفيذ مبدأ البرمجة المشتركة، يواصل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا حواراته الدائمة مع شعب مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك بهدف تعبئة وتعزيز خبرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل أفضل، خصوصا فيما يتعلق بالاستجابة المثلى لمطالب البلدان الأعضاء في شمال أفريقيا.

٤٢. وعلى هذا الأساس، قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا استشارة لدولة موريتانيا بشأن تنفيذ استراتيجية النمو السريع على الصعيد الإقليمي، وذلك بالتعاون مع المركز الأفريقي للإحصاء وشعبة النوع الاجتماعي والفقر والسياسات الاجتماعية. كما تم أيضا تقديم مساعدة تقنية لبلورة استراتيجية التنفيذ الوطنية لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية لفائدة الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى دعم مصر في عملية مجموعة التعلم من الأقران بخصوص مراجعات سياسة تحويل الإنتاج، وذلك بالتعاون مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة والمركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٣. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا الآن أيضا بتدبير مشروع، بالشراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، من أجل بناء قدرات صناع القرار في مجال تصميم وتنفيذ سياسات تعزيز فرص الشغل. إضافة إلى ذلك، عمل المكتب على تقديم استشارة لدولة مصر والمغرب من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر نشر أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ، وذلك بالتعاون مع شعبة الاقتصاد الكلي والحكامة والميثاق الأفريقي للإحصاءات وشعبة الخدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٤. في إطار التعاون مع الشعبة الاقتصادية الكلية والحكامة، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بتقديم الدعم اللازم للبلدان الأعضاء من أجل استخدام النموذج الاقتصادي الكلي الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغرض إصدار توقعات اقتصادية بشكل أفضل. ومن جهة أخرى، أطلق المكتب الإقليمي أيضا مشروعاً يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بالهجرة، كجزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، وذلك بالتعاون مع شعبة النوع الاجتماعي والفقر والسياسات الاجتماعية والميثاق الأفريقي للإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في اجتماع اللجنة التوجيهية للمركز الأفريقي للسياسات التجارية، المنعقد في فبراير ٢٠٢٠ بمدينة أروشا بـتـانـزانيا. وجدير بالذكر أن المشاركة في هذا الاجتماع ساعدت كثيرا على دراسة وإدراج المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا في برنامج عمل المركز لسنة ٢٠٢٠. كما تم أيضا عقد اتفاق مع المركز السالف الذكر بشأن تمويل أنشطة مشروع منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في شمال أفريقيا للفترة الممتدة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

٤٥. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ورشة عمل حول إعداد خطة العمل لسنة ٢٠٢١، والتي نظمتها شعبة التخطيط الاستراتيجي والتتبع والنتائج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وخلال هذه الفعالية، جرت العديد من التبادلات والتعديلات، لتتوج الورشة في الأخير بوضع برنامج عمل نهائي لسنة ٢٠٢١ مع الشعبة السالفة الذكر. وخلال فترة إعداد هذا التقرير، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أيضا في جميع الجلسات التي تم تنظيمها من طرف نفس الشعبة حول المراجعة الفصلية لأداء ومساءلة البرنامج، وذلك بحضور الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وجميع الشعب التابعة لها.

ج. الشراكات

١. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة وباقي شركاء التنمية

٤٦. يشارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بشكل منتظم في الاجتماعات الدورية للفرق القطرية التابعة للمنطقة دون الإقليمية، إذ شكلت هذه الاجتماعات فرصة لتبادل المعلومات بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المرتبطة بإبراز أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى الإقليمي ومناقشة أوجه التآزر الممكنة مع المشاريع الوطنية. ويشكل هذا الأمر أولوية بالنسبة لإصلاحات الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين تنسيق ومواءمة الدعم على مختلف المستويات بغرض تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال فترة إعداد هذا التقرير، عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم مساعدات تقنية لفائدة مكاتب المنسقين المقيمين، بناء على الطلبات ذات الصلة، وأخرى في إطار عملية إعداد التقييمات القطرية المشتركة.

٤٧. قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإعداد مقترح لفريق الأمم المتحدة القطري بالمغرب حول تصميم نموذج تنموي جديد لفائدة هذا البلد. وفي ذات السياق، قدم المكتب أيضا في شهر مارس ٢٠٢٠ عرضا إيضاحيا أمام فريق الأمم المتحدة القطري بالمغرب حول انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ ومبادرة ١٠٠ مليار دولار لدعم أفريقيا في مكافحتها لعواقب هذه الجائحة. وفي إطار المشاورات المشتركة بين الوكالات على مستوى مجموعة العمل ٣، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في إعداد مذكرة استراتيجية حول الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩ بالمغرب.

٤٨. إضافة إلى ذلك، أجرى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا دراسة تحليلية لحساب فريق الأمم المتحدة القطري في الجزائر حول التوازنات الاقتصادية الكلية والحلول المتاحة من أجل تحفيز النمو. هذا وقدم المكتب عرضاً إيضاحياً حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. كما ساهم أيضاً في إجراء تقييم أثر أزمة كوفيد-١٩ على الاقتصاد الجزائري، بناءً على طلب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الجزائر.

٤٩. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، أثناء اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري في مصر، عرضاً إيضاحياً حول "عقد من الخطوات العملية: عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في عملية إعداد التقييمات القطرية المشتركة بمصر، وذلك من خلال إعداد دراسة تحليلية حول التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، والتي أبرزت ضعف نمو الإنتاجية في هذا التحول. وعليه، فقد شددت الدراسة السالفة الذكر على ضرورة تجاوز العديد من النواقص الهامة.

٥٠. تقدم المنسق المقيم للأمم المتحدة في موريتانيا بطلب للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الحصول على الدعم التقني في إطار إعداد التقييم القطري المشترك. وفي هذا الشأن، تم الاتفاق على أن يتولى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا رئاسة المجموعة المواضيعية للمنظورات الإقليمية ذات الصلة بالأمن والهجرة والتجارة في إطار اتفاقيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (ZLECAf). ومن المنتظر أن يساهم المكتب من خلال الدعم التقني الذي ستقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في إجراء دراسة تحليلية أولى تهم الجانب الاقتصادي الكلي والتجارة والتكامل الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة والتنمية، والمساهمة أيضاً في دراسة أخرى تشمل إضفاء الطابع المؤسسي للمساواة بين الجنسين.

٥١. ومن جهة أخرى، يعمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري في تونس من أجل وضع اللمسات الأخيرة على التقييم القطري المشترك وإطلاق المخطط-الإطار للتعاون للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، والتي تم تحديد أولوياتها الاستراتيجية في إطار ٥ تحديات رئيسية و ١٠ نتائج متوقعة. كما تم تطوير إطار مرجعي لتحديد دور فريق الأمم المتحدة القطري في تنظيم ورشة عمل بالشراكة مع الحكومة وشركاء التنمية من أجل إعداد وصياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. إلى جانب ذلك، وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإنجاز الجزء الموضوعي الخاص بالنمو والتحول الاقتصادي.

٥٢. وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإعداد برنامج إقليمي للمساعدة التقنية لستة بلدان رائدة، بما فيها المغرب، ودعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. ويركز هذا المشروع على بناء القدرات في مجال إحصاءات الهجرة وعلى الاعتراف المتبادل بكفاءات المهاجرين داخل القارة الأفريقية.

٥٣. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، شارك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في ورشة العمل التدريبية حول تقنيات التفاوض للتجارة في الخدمات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمدينة الدار البيضاء المغربية. ومن خلال هذه الورشة، تمكنت الدول الأعضاء من بناء

قدراتها في مجال خدمات التفاوض على مستوى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) من أجل تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمساهمة في التنمية الاقتصادية داخلها. وفي هذا الصدد، قدم المكتب عرضاً حول موضوع "التجارة وتحرير الخدمات على المستوى الإقليمي: حالة منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية". كما ناقش المكتب مجالات التعاون الممكنة مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وكذلك طرق العمل مع الأونكتاد وخبراء آخرين في إعداد ورشة عمل إقليمية حول التجارة في الخدمات.

٢. الشراكات مع المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ومراكز الفكر

٥٤. تهدف هذه الشراكات إلى تعزيز التعاون وتبادل العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث، والمساعدة على اتخاذ إجراءات موحدة من أجل تحديد إطار مبادرات مستقبلية مشتركة لفائدة الأطراف المعنية. ومن جهة أخرى، تهدف شراكات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقامة تعاون وثيق مع المؤسسات من أجل تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في شمال أفريقيا بشكل أمثل، وذلك من خلال تبادل المعارف والخبرات بغرض دعم عمليات صنع القرار في مجال السياسات التنموية.

٥٥. تربط المكتب أيضاً شراكة بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد في مجال التشغيل، وذلك في إطار التعاون جنوب-جنوب. ومن أهم ما ميز هذه الشراكة حتى الآن هو تنظيم ثلاث ندوات افتراضية حول قضايا التنمية المتعلقة بالتحول الهيكلي والديون الخارجية والابتكار والتكنولوجيات الجديدة.

٥٦. جرى أيضاً عقد اتفاقية مع المندوبية السامية للتخطيط من أجل تحديد الإطار المرجعي للتعاون بينها وبين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، مع إرساء علاقة عمل وتشجيع تبادل المعارف والمعلومات بين المؤسستين المذكورتين. وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية ستسمح بتعزيز التعاون جنوب-جنوب وبلدان أخرى داخل القارة الأفريقية.

٥٧. عقد شراكة مع معهد بروكينغز، وهي مؤسسة عمومية يوجد مقرها واشنطن العاصمة. وتهم الاتفاقية المذكورة إجراء بحث عميق من أجل طرح أفكار جديدة فيما يتعلق بمعالجة القضايا المجتمعية محلياً ووطنياً ودولياً. وأثناء فترة إعداد هذا التقرير، تم تجسيد هذه الشراكة في شكل بحث حول "مكافحة بطالة الشباب في تونس من خلال الصناعات غير الملوثة: الانعكاسات على الصناعة السياحية". وقام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بتقديم هذا البحث في يونيو ٢٠٢٠ أثناء ورشة عمل من تنظيم المعهد المذكور حول موضوع تشغيل الشباب في الصناعات النظيفة.

٥٨. في إطار الاتفاقيات التي تجمعها مع الجامعات ومراكز البحوث، ساهم المعهد في البحوث الأكاديمية الواردة بعده:

- الإشراف المشترك على أطروحة بحث ماستر حول موضوع "تقييم إمكانية خلق فرص شغل في الصناعات غير الملوثة من خلال حساب مرونة التوظيف للنمو في مصر والمغرب، وتحديد القطاعات الرئيسية من خلال تحليل المدخلات والمخرجات". ويحدد هذا التحليل إمكانية خلق فرص شغل في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري والمغربي.

■ الإشراف المشترك على بحثين لنيل شهادة الماستر في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA) الرباط (المغرب)، إذ يركز البحث الأول على أزمة كوفيد-١٩ في شمال أفريقيا، في حين أن الثاني يسلط الضوء على مجموعة من البلدان متوسطة الدخل التي توجد ضمن المنطقة دون الإقليمية.

٥٩. زيادة على ذلك، أطلق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا حلقات نقاش مع مؤسسات ومراكز بحث أخرى من أجل عقد اتفاقيات جديدة وتنويع علاقاته وشراكاته البحثية على المستوى دون الإقليمي.

رابعاً. تقييم وضع تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين

والخبراء

٦٠. تشكل عملية تنفيذ توصيات الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء الموجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل لسنة ٢٠٢٠. بحيث تم التطرق للعديد من هذه التوصيات في الجزء الثاني من هذا التقرير. واستجابة لطلب الدول الأعضاء، فقد تم تلخيص أهم التوصيات المنجزة أدناه حسب كل مجال:

أ. التوصيات ذات الصلة بالجلسة الخاصة حول موضوع: "منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والشغل"

أ- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال تحديد وقياس الأثر المتوقع لاتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا؛

٦١. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، نظم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالشراكة مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ندوة إقليمية حول التأثير المتوقع لاتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية على اقتصادات الدول المغاربية، وشارك فيها أيضاً ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص وخبراء من المنطقة دون الإقليمية. وشكلت الندوة المذكورة فرصة لبلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل استيعاب فرص وتأثيرات منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية على اقتصاداتها وملازمة إمكانيات استغلال منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية بغرض تحقيق أهداف التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا، وتشجيع البلدان على العمل من خلال تكامل وتنسيق استراتيجيتهم الوطنية لبلوغ الأهداف المرجوة من هذه المنطقة عبر تعزيز مشاركتهم في بناء السوق الأفريقية الموحدة.

ب. تعزيز إنتاج المعارف التجارية وإنشاء منصات إلكترونية لتسهيل نشرها

٦٢. قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بنشر تقريره عن "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل اندماج اقتصادي إقليمي متكامل: التحديات والفرص والحلول" داخل البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية. وطرح التقرير المذكور سبل رفع التحديات التي تقف أمام تيسير التجارة في شمال أفريقيا، إضافة إلى عرضه لنهج دون إقليمي وعالمي موحد يهدف إلى تحسين تنافسية وفعالية البنى التحتية والخدمات. هذا وأوصى التقرير بالحاجة إلى توسيع نطاق اعتماد الرقمنة في السياسات الإقليمية والوطنية الخاصة بتيسير التبادلات التجارية.

ب. التوصيات المتعلقة بالتوصيف دون الإقليمي

أ- تصميم ووضع آلية لجمع البيانات الوطنية، ولا سيما جدول زمني دقيق، بغرض وضع توصيف دون إقليمي؛ ٦٣. في شباط/فبراير ٢٠٢٠، تم إرسال إطار عام للبيانات الاجتماعية والاقتصادية الكلية الضرورية لجمع البيانات إلى جهات التنسيق التابعة للبلدان الأعضاء. وجدير بالإشارة أنه رغم إرسال العديد من التذكيرات إلى جهات التنسيق المختلفة، وحده المغرب من استجاب لهذا الطلب. وعليه، يوصي المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاتفاق مع الدول الأعضاء على إنشاء آلية تكون أكثر موثوقية ومنهجية في جمع البيانات.

ب. تضمين الدراسات التحليلية للأبعاد التكميلية الأخرى، من قبيل الفقر المرتبط بالدخل والمتعدد الأبعاد، وكذا الإنجازات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، في الجزء الخاص بتحليل التنمية الاجتماعية داخل التقرير؛ ٦٤. تفاعلا مع هذه التوصية، تم الاتفاق على جعل التقرير الإقليمي القادم حول الأجندات الدولية يخصص فقط لتحليل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية؛ بحيث سيتم تقديم هذا التقرير أمام الدول الأعضاء خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.

ج- إدراج المؤشرات التكميلية الأخرى أو بدائل أخرى لمؤشر التنمية البشرية، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التقرير؛

٦٥. تم تخصيص التوصيف دون الإقليمي لهذه السنة لأزمة كوفيد-١٩ المستجد. وفي هذا الصدد، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإنشاء مؤشر الهشاشة إزاء الجائحة، والذي يتكون من ثمان فئات، بما فيها المؤشرات المتعلقة بالقدرات الصحية والهشاشة الاقتصادية للسكان. ويبقى الهدف من وراء هذا المؤشر هو الكشف عن مصادر التعرض لمخاطر الجوائح مقارنة بالدول الأخرى عبر العالم (يشمل هذا المؤشر ١٤٩ دولة حول العالم).

د. تعميق التحليل حول أسباب الاختلافات بين حالات مختلف الدول التابعة للمنطقة دون الإقليمية؛

٦٦. بغض النظر عن التوصيف دون الإقليمي، فقد تم إعداد تقرير مفصل يتناول، من بين القضايا الأخرى، الاختلافات الملاحظة بين البلدان، وكذا نقاط الضعف الهيكلية في المنطقة دون الإقليمية. هذا ويقترح التقرير المذكور إصلاحات على ضوء تأثير أزمة كوفيد-١٩.

ج. التوصيات المتعلقة بالتقرير حول تنفيذ برامج التنمية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في بلدان

شمال أفريقيا

أ. تعميق وإغناء التقرير من خلال المشاورات مع الدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم تنفيذها على المستوى الوطني فيما يتعلق بالالتزامات التي تم التعهد بها والمشاركة في المؤتمرات؛

٦٧. بناء على هذه التوصية، تم الاتفاق على تخصيص التقرير الإقليمي عن الأجندات الخاصة بتحليل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وعليه، أطلق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عملية تشاورية على أساس منهجي مع البلدان الأعضاء وفرنك الأمم المتحدة القطرية لجمع البيانات والرجوع للتقارير الأخيرة حول مسارات التنمية الوطنية.

ب. تعزيز قدرات الدول الأعضاء على استخدام أدوات ومنهجيات موحدة لضمان تتبع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٦٨. يستعرض التقرير الإقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية توصيات تهدف إلى تحسين عملية التتبع والرصد على المستوى الوطني. ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطوير أداة للتخطيط والإبلاغ المتكاملة، وهي عبارة عن تطبيق إلكتروني يهدف إلى تلبية احتياجات البلدان الأفريقية فيما يتعلق باعتماد وإدماج أجندة سنة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي لسنة ٢٠٦٣ في خططهم التنموية الوطنية وتمكينهم من رصد التقدم المحرز بشكل متناسق. وللإشارة، فقد بدأ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالفعل في نشر أداة التخطيط والإبلاغ في دولتي مصر والمغرب، في انتظار نشرها أيضا في تونس وموريتانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

د. توصية بشأن أجندة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة ٢٠٢٠

أ. تيسير عملية تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى الخاصة بأنشطة وبرامج الدعم المقدمة لمختلف الشركاء الوطنيين والإقليميين والقاريين، وذلك لحشد التآزر وتجنب الازدواجية وإهدار الموارد وتداخل البرامج؛

٦٩. يسعى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على ضمان مشاركته في جل أعمال لجنة الخبراء من جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. كما يسعى أيضا إلى تعزيز تبادل الخبرات ونشر الممارسات الفضلى عبر نماذجها وتحفيز التعاون جنوب-جنوب والتواصل بين الخبراء في المنطقة دون الإقليمية عن طريق استخدام منصة إدارة المعرفة وعمليات الاتصال والتواصل.

خامسا. التحديات والدروس المستخلصة

أ. أزمة كوفيد-١٩

٧٠. تسببت أزمة كوفيد-١٩ المستجد في تأخير إنجاز بعض أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التي تمت برمجتها تنفيذها قبل الجائحة، بما في ذلك بعض الأنشطة الحضرية، خصوصا تلك المتعلقة بتأطير البعثات والأخرى ذات الصلة بالدعم التقني. وفي هذا الإطار، اتخذ المكتب عددا من التدابير التخفيفية: (١) استعراض برنامج العمل لتعديل طريقة التنفيذ استجابة للأزمة المستمرة، (٢) الترويج للاجتماعات والندوات الافتراضية عند الاقتضاء، (٣) تأجيل الأنشطة المخطط لها التي تتطلب وجود أصحاب المصلحة حتى يتم استعادة الوضع بشكل أفضل، (٤) تنفيذ خطة استمرارية الأعمال والعمل عن بعد من خلال ضمان المراقبة المنتظمة والدقيقة للأنشطة.

ب. الولوج إلى البيانات

٧١. يعد الولوج المحدود للدول الأعضاء إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة من أهم التحديات التي تواجه المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وبغض النظر عن البيانات المفتوحة التي روجت لها بعض البلدان الأعضاء، إلا أن الولوج للبيانات لا يزال أمرا صعبا، بحيث يعتمد بشكل أساسي على جودة العلاقات مع أصحاب المصلحة وليس على الترتيبات المؤسسية بين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وشركائه في هذا المجال. ولا

تزال هذه القضية عالقة رغم طرحها بشكل مستمر أمام الدول الأعضاء خلال اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.

ج. تعبئة الخبرات الخارجية

٧٢. بدوره، ساهم الوقت المخصص لتحديد الخبرات الخارجية وتعبئتها في تأخير تنفيذ أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مقارنة بالتخطيط الذي وضع في بادئ الأمر. هذا وتشكل مركزية إجراءات تعيين المستشارين والخبراء الخارجيين وتنسيق إجراءاتهما بين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا ومقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مصدر المشاكل المتكررة. ومع ذلك، يبقى من المفروض تنظيم الأنشطة، ولا سيما اجتماعات الخبراء، الخاصة بالتنفيذ المنتظم لهذا النوع من المتطلبات المسبقة حسب جدولها الزمني المدرج في خطة العمل. وعليه، نجد أن هذا الوضع كان له تأثير واضح على قدرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على إنتاج الدراسات والبحوث حسب جدولها الزمني، وأيضاً على ضمان الجودة المطلوبة وفق ما تمليه الإجراءات المعمول بها ومشاركتها مع أصحاب المصلحة في الوقت المناسب، أي قبل اجتماع الخبراء.

د. الاندماج الإقليمي

٧٣. تظل ديناميات الاندماج المغاربي محدودة، بحيث لا تزال التبادلات التجارية بين الدول المغاربية المشاركة في التجمع الاقتصادي للاتحاد المغاربي محدودة جداً. فعلى سبيل المثال، سجلت نسبة صادرات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي نحو السوق المغاربية نسبة ٣,٣٤٪ فقط في سنة ٢٠١٨، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالأداء الذي سجلته المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى داخل القارة الأفريقية، كما أنها لا تعكس حجم ومستوى الإمكانيات التي تتيحها المنطقة المغاربية. وباستثناء سنة ٢٠١٨، فإن تطور هذه الأرقام يظل سلبياً في السنوات الأخيرة، بحيث أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية حافظت على تراجعها المستمر منذ سنة ٢٠١٣.

هـ. غياب الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية

٧٤. لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه العديد من التحديات، خصوصاً تلك المتعلقة بما هو سياسي وأمني؛ فالمنطقة لا تزال تحت وطأة التغييرات التي أثارها الحركات الاحتجاجية وفترات الانتقال السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة دون الإقليمية أيضاً توترات جيوسياسية إقليمية ذات انعكاسات أمنية خطيرة تحد بشكل كبير من آفاق التنمية. وبناء على ذلك، يجب التأكيد على أن جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية مطالبة بتعزيز مبادئ الحوكمة الجيدة، خصوصاً في الجانب الاقتصادي، حتى يتسنى التغلب على الاختلالات الاجتماعية وغياب الاستقرار السياسي، واللذان يشكلان عائقاً حقيقياً أمام إمكانية تحقيق أي تنمية حقيقية.

٧٥. يعد غياب الاستقرار والتحولات السياسية في شمال أفريقيا من أهم أسباب تدني مستوى تنفيذ التوصيات والتعديلات السياسية المقترحة. وهذا راجع بالأساس إلى كون البلدان المتأثرة لم تتخطى بعد التحديات والصعوبات التي تواجهها في مجال الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي. لذلك، تبقى العوامل المذكورة آنفاً عقبة حقيقية أمام تحقيق أهداف أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذه البلدان.